



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة أطروحة رسالة الماجستير

العنوان

جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص
في ظل المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات
(دراسة مقارنة)

للطالبة

أسماء علي سالم الشامسي

المشرف

د. محمد الحمادي، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

7:00 مساءً

الثلاثاء 2018/11/27م

مبنى كلية القانون طلاب H2 قاعة الاجتماعات (1005) الطابق الأول

الملخص

تتناول الأطروحة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص المنصوص عليها في المادة (21) من المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والمتمثلة بجرمة الإعتداء على المحادثات والاتصالات، وحرمة الإعتداء على الصور سواء بالتقاطها أو نشرها، وحرمة الإعتداء بنشر أخبار أو تعليقات حتى وأن كانت صحيحة، وحرمة تعديل ومعالجة التسجيلات أو الصور.

وتعتبر جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص من الجرائم القديمة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية القديمة، ولكنها سرعان ما تطورت نظراً للتقدم التكنولوجي الذي لعب دور كبير في سرعة وسهولة انتشار الأخبار والصور، الأمر الذي من شأنه يمثل تهديداً لخصوصية الأشخاص وسهولة الإعتداء على حرمة حياتهم الخاصة، ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود حماية قانونية صارمة تساهم في الحد من هذه الجرائم.

تتبع أهمية الموضوع من ضرورة معرفة الأحكام القانونية المتعلقة بجرائم الإعتداء على خصوصية الآخرين بإستخدام الوسائل الإلكترونية، خصوصاً أنها من الجرائم المستحدثة ولم يتم دراستها بشكل تفصيلي من قبل الباحثين، حتى أنه يندر وجود دراسات متخصصة سابقة في هذا الموضوع.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح أركان وعقوبة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص من خلال تقسيم البحث إلى فصلين: يتناول الأول منهما البحث في محل السلوك الجرمي والركن المادي وشروط تحققه في هذه الجرائم.

ويتناول الفصل الثاني الركن المعنوي وعقوبة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص، وذلك من خلال البحث في الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي والباعث على ارتكاب هذه الجرائم، والبحث في ماهية العقوبة الأصلية والعقوبة التكميلية والتدابير الجنائية لهذه الجرائم.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية حماية خصوصية الأشخاص، من خلال ضبط مرتكبين هذه الجرائم وضرورة معاقبتهم، لحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

كلمات البحث الرئيسية: خصوصية الأشخاص، جرائم تقنية المعلومات.